مرزوق الغانم مترئسا الجلسة (تصوير: صالح محمد)

سمو رئيس الوزراء يشكر النواب ويعلن استعداده للتعاون

# ب يطرحون الثقة في العبدالله

## الطريجي: حكم «الدستورية» يجب احترامه حيث وضح متى يستجوب رئيس الوزراء والوزراء

## الهاشم: لأول مرة يطلب الرئيس إلغاء المحاور والإبقاء على المقدمة وهو من صعد في استجواب عاشور

## ليس هناك ما يحتم هروب المبارك من المواجهة وما يحدث سنة غريبة وبدعة

## إذا الرئيس يشوف انه هناك محاور غير دستورية خل يقولها ويحددها

صفاء الهاشم تحدثت مؤيدة لاستجواب الرئيس

## فيصل الكندري: هذه استجوابات شخصانية ومدفوعة .. وعسكر للعدساني: عليك احترام مجلس الأمة

## الصانع : لا يجب أن نتمسك بالخطأ ولسنا في مناظرة سياسية.. ولابد ان نعلي مواد الدستور

## المحكمة الدستورية قالت إن اختصاص رئيس الحكومة يقتصر على رئاسته مجلس الوزراء

سحب المحاور او اي شيء.

الرئيس جابر المبارك: انا متمسك بطلبي بسحب المحاور والابقاء عن مناقشة للمقدمة وما يتعلق بالسياسة العامة للحكومة وسحب المحاور غير الدستورية.

الرئيس مرزوق الغانم: سيعرض طلب رئيس مجلس الوزراء بسحب المحاور غير الدستورية من مساءلته والاكتفاء بالمقدمة وما يتعلق بالسياسات العامة للدولة وسيكون هناك 3 متحدثين معارضين ومؤيدين للطلب ولابد هذا الطلب معروض على المجلس ومن له رغبة بالحديث يرفع يده للحديث.

د. عبد الكريم الكندري «نقطة نظام»: نحن نناقش اقتراحا بحذف محاور من الاستجواب عن اي مادة هذا النقاش.

الرئيس مرزوق الغانم: هذا الطلب وفق المادة 80 او 81 من اللائحة.

عبد الكريم الكندري: وفق اي مادة وهل يملك المجلس حذف او تعديل استجواب.

الرئيس مرزوق الغانم: نعم يملك المجلس ويملك ايضا حق حذف محاور أو بنود.

حسين قويعان «نقطة نظام»: المجلس سيد قراره لكن حق حذف محاور من الاستجواب لا يمكن الا النائب المستجوب وانت الان تتجه لـ 16 وزيرا حق التصويت عن حذف محاور وهو حق ليس لهم وانما للمستجوب.

الرئيس مرزوق الغانم: القرار يرجع بالنهاية للمجلس والمجالس سبقت وان احالت استجوابات الى التشريعية والدستورية وهي من تقرر الاحالة من عدمه كما هو من يملك حق حذف او عدم حذف المحاور غير الدستورية.

يعقوب الصانع «مؤيد» لطلب رئيس الوزراء: في عام 1982 في مضبطة الجلسة الثالثة تحدث النائب . خليفة الجري في استجواب وزير الصحة استنادا على مرضى اقرباء الوزير، اعترضت الحكومة وحول الامر الى المحكمة الدستورية وقالت لا يجوز انتهاك اسرار المرضى ، نفتخر بما ذكره الجري تسمك بالديمقراطية اصدرت المحكمة قرارها جميعنا نخضع لقانون والى هذا الحد انتهى الاستجواب وحفظ.

عبد الله التميمي «مؤيد»: لست بصدد الدفاع عن الحكومة ادافع عن النهج والمبادئ تختف فيها عن الحقيقة التي اضاعت الكويت ست سنوات واشاعت التصعيد والاحتقان وهي سنوات عجاف، وتاتي في بداية دور الانعقاد الفعلي ونقفز خلال 48 ساعة بالاستجواب واستشهد بالكلمة السامية لسمو الامير الذي قال ان هناك ممارسات خاطئة خلال السنوات الماضية والعبث بالمال العام مرفوض، الشعب الكويتي مستاء من فشل حكومات وعجزها عن حل الكثير من الملفات.

وقال اننا ضد الاستجوابات ولكن علينا ان نمهل الحكومة الفرصة والمية تكذب الغطاس، وان لم تكن جادة سوف نحاسبها كل باختصاصه سواء رئيس الوزراء او الوزراء.

نحن ملاذنا الدستور وفي حكم صدر 2006 لا يساءل رئيس الوزراء او الوزير على حكومات سابقة وان تقلد نفس الحقيبة.

وتفسير حكم المحكمة الدستورية عن ما طلب العم الفاضل احمد السعدون والتي تحكم استجواب رئيس الوزراء ينحصر في السياسة العامة للحكومة.

التصادم ست سنوات هو من زخم الملف السياسي التازيم السياسي يعطي ذريعة للحكومة وان تتخاذل نحن نري تصفية الأجواء الاجراء لتتكشف الحكومة ان كانت تعمل او لا.

وكل استجواب يقدم الى رئيس الوزراء ينحصر في السياسة العامة للحكومة دون ان يختص بعمل كل وزير، العدساني استند الى المادة 100 ولم يستند الى المواد التي تنافي ذلك وهناك قضايا لم تكن في عهد الحكومة ويجب عدم الجنوح نحو التازيم الذي ورث التعطيل علينا امهال الحكومة، وعندما يقال هل توجد مادة تقول لا يجوز الاستجواب قبل 48 ساعة.

صفاء الهاشم «معارض»: ما يحدث اليوم من طلب رئيس الوزراء ستة غريبة وسابقة وبطلب رئيس مستجوب الغاء المحاور والاكتفاء بالرؤوس المقدمة: وفي استجواب صالح عاشور طلع على المنصة وكان لديه الملاءة كان من الواجب ان يقول ما هو غير دستوري، ليس هناك ما يستدعي هروبه من المنصة ويمتلك سياسة الدولة وبديرها، خطة العمل والبرنامج هو ان دولة الرفاه انتهت وهو موجود لا تستطيع الوزيرة رولا عليه ان يطلع ويفيد جهاز حكومي وانت رئيس الهرم فيه وزراء معاك الظاهر ان القضية مرهقة ان اقولك ياارياض صر على موقف استجوابي جاهز، رئيس الوزراء لا هي من طلبات المواطن الرئيس تقاعس عن أداء واجباته وحسابه.

عبدالله الطريجي «مؤيد»: لما اصدر سمو الامير مرسوم الضرورة وانقسم الشارع وانا والعدساني قاطعنا الانتخابات وشهادتي فيه مجروحة بعد صدور حكم الدستورية احترمناه وشاركنا في الانتخابات ، كانت الانتخابات في رمضان واجواء حارة، ومع احترامي لمقدم الاستجواب الدستورية اصدرت حكما تاريخيا في عام 2011 وكانت ان كل استجواب لرئيس الوزراء ينحصر في السياسة العامة للدولة، المسؤولية السياسية لمجلس الامة تقع على النواب فرادى.

هل نحن راضين على الحكومة، البرنامج الذي قدم لم يكن في طموح المواطن الكويتي المشكلة في الحكومة ان بعض الوزراء لا يستحقون ان يكونوا وزراء وهم يتبعون رئيس الوزراء، وزيرة الدولة تقول ان البعض يزعزع الامن انها تطعن في المعارضة الكويتية ونحن لا نقبل بذلك، وتاتي وتقول ضعف روح المواطنة وزيرة تقول ذلك وتطلع في قناة الراي وتقول لم اقل ذلك.

اقول بصدق لرئيس الوزراء المشكلة وبعض ابناء الاسرة الصراعات فيما بينهما هي تنعكس في قاعة عبدالله السالم، هناك قنوات ووسائل الاعلام التي يمتلكها تضرب رئيس الوزراء.

اسامة الطاحوس «معارض»:نحن نتكلم عن بلد وعن حقيقة آلمت الشعب الكويتي، نتكلم عن القهر الذي مر بالشعب وخصوصا القضية الاسكانية التي يشترك فيها عدد من الوزراء على رئيس الوزراء ان يعتلي المنصة عليه ان يفند من يتحمل المسؤولية، الكل معارض لسياسات الحكومة، السؤال لماذا تعارض؟ محاور الاستجواب دستورية، والحكومة مسؤولة عن ايجاد طريق للاصلاح، اين المعالجة للملفات العالقة، القضية الاسكانية تكبر يوما بعد يوم اين العلاج، قضية الداو والغرامة اين ذهبت، ما هو مستقبل الشباب الكويتي ضاعت الديرة بسبب عدم عمل حكومات سابقة وان لم يكن رئيس الوزراء يتحمل المسؤولية عليه ان يحدد من يتحمل المسؤولية.

عدنان عبد الصمد «نقطة نظام»: ماذا نناقش قاعدين نناقش الغاء المحاور وفقا لطلب رئيس الوزراء، بالامكان ان نقول انه استجواب غير دستوري يحال الى التشريعية او الدستورية.

وهو مخالف للمادة 134 اطلب الغاء محور او محورين او اكثر من الاستجواب.

الرئيس الغانم: اوجه المتحدث ان يتكلم عن الدستورية وما يوضح الاستجواب ليس ما جاء في المادة 134 انما ما جاء اللائحة التفسيرية وانت تعلمنا ونتعلم منك والقرار في النهاية للمجلس، رئيس الوزراء طلب الغاءه والمستجوب يراه دستوريا انا لا افضل من الامر وانما القرار للمجلس.

عدنان عبد الصمد: الغاء محور والابقاء على محور، ما تحدث فيه سيكون سابقة واعتبره مخالفا.

عبد الكريم الكندري «نقطة نظام»: اوكد على نقطة خارج عن دستورية الاستجواب ونتكلم عن مادة من اهم مواد الرقابة وهي المادة رقم 100 ومن سابقة تتعلق بحذف محاور المستجوب دون رضاه دون الاتيان بسند، نتكلم عن طلب المادة 100.

الرئيس الغانم: واوضحت النقطة التي ذكرتها والقرار للرئيس.

يوسف الزلزلة: النقاش الحالي ليس له معنى النقطة التالية نصوت.

رياض العدساني: سابقة دستورية ان الغي بعض محاور الاستجواب من يصوت خله يقول لاهل الكويت واستجواب رئيس

الدويسان يعرض طائرته «التجسسية» على الخالد

سمو الرئيس يشكر النواب على الطريقة الباكستانية

جانب من الجلسة